التحليل المالي

محمود محمد اسامه فارس

mahmoudfares@my.uopeople.edu

1445 هـ - 2024 م

1: المقدمة:

يعتمد التحليل المالي على مجموعة من القواعد والطرق التي تستخدم لتفسير العلاقات المتداخلة بين عناصر البيانات المالية من الموجودات والمطلوبات والمصاريف والإيرادات لتوفير معلومات مفيدة من خلال الربط فيما بين هذه العناصر والتي تساعد في اتخاذ مختلف القرارات من قبل كافة المستخدمين، ويتطلب الوصول الى هذه النتائج تطبيق مجموعة من القوانين والمعادلات الرياضية والتي تتطلب بذل عناية والوقت والجهد والمعرفة المسبقة في كيفية الاحتساب وفي ظل تطور الحاسوب ساعد في تطور وتقدم العلوم المختلفة وخاصة في مجال التطبيقات للعلوم المالية والإدارية والمحاسبية [1].

تقوم جميع الوحدات الاقتصادية بإعداد التقارير المالية في بداية كل سنة لغرض إدارة المركز المالي ونتيجة النشاط، ويتم الاعتماد على هذه التقارير من قبل المستخدمين لاتخاذ مختلف القرارات، ولكن لا تتضمن التقارير المالية على معلومات توضح العاقة بين عناصر القوائم المالية، ومن خلال الربط بين هذه العناصر سوف يمكن الوصول الى العديد من المعلومات المتنوعة والمفيدة، لذلك يتم استخدام نسب التحليل المالي لبيان هذه العلاقات والاستفادة من هذه المعلومات التي يتم الحصول عليها في ترشيد قرارات المستخدمين [2].

يعتبر التحليل المالي خطوة ضرورية للتخطيط المالي، حيث أنه من الضروري معرفة المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية فهو أداة يمكن المؤسسة من معرفة نقاط القوة ونقاط

([1]): حسنين حميد العبيدي، نور عبد الرزاق، (بدون تاريخ)، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 19، ص:108.

([2]): حسنين حميد العبيدي، نور عبد الرزاق، (بدون تاريخ)، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 19، ص:109.

الضعف في المركز المالي، حيث أن الكشف عن مواطن القوة يتيح للإدارة فرصة استغلالها، و أما الكشف عن مواطن الضعف فيمكنها من مجابهتها مبكرا حتى لا تعيق الخطط المستقبلية، كما أن التحليل المالي يهدف إلى تزويد الفئات المعنية بالمعلومات والبيانات عن الوضع المالي للمؤسسة وتقييم أدائها خلال فترة زمنية معينة والتحقق من مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف المسطرة وكذا المساعدة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة [1].

2: تطور التحليل المالي:

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات هذا القرن وخاصة مع ازدياد انتشار الشركات المساهمة بما تفرضه من فصل بين الإدارة والملكية، وفي البداية نصب الاهتمام على قائمة المركز المالي باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل طويلة الأجل، مع اتساع الدور المصرفي و خاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دور أساسي في الموافقة علي تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشأة ،ويعود ذلك الي تاريخ 19\2\1859م وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفين ولاية نيويورك التوصية الي أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال في المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي لها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة، ومنذ تلك الفترة تم البحث عن هذا الموضوع بالاستفاضة وقد أوصي كبار المصرفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية، ولقد تمت التوصية ولأول مرة علي ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906م، وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات ولقد القت فكرة المقارنة قبول جيدا وبدأوا يفكروا ن في أي البيانات ينبغي مقارنتها، وفي عام 1908م تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب، بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول الي المطلوب ولم يعد الأمر أيضا مقتصرا علي قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تتعدي ذلك الي كل البيانات المحاسبية فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة . فالتحليل المالي أصبح

(1): دحامنة اسلام، دقدق عبد الباسط، (2022)، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بشير الإبراهيمي، الجزائر، ص: 7.

يساعد في تقسيم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة [1].

3: تعريف التحليل المالي:

هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات، ويعتبر التحليل المالي وسيلة ضرورية من أجل الوصول الى تخطيط مالي سليم ،كما يبين لنا الحالة المالية للمؤسسة في فترة زمنية وذلك باستعمال مجموعة من التقنيات والتي تتمثل في النسب المالية وكذلك رؤوس الأموال العاملة [2].

والتحليل المالي هو النظام الذي تطبق من خلاله الأدوات التحليلية على القوائم المالية والبيانات المالية الأخرى من أجل تفسير الاتجاهات والعلاقات على نحو ثابت ويتصل التحليل المالي في جوهره بتحويل البيانات الى معلومات ومن ثم المساعدة على أداء عملية تشخيصية هدفها مسح فحص، والتنبؤ بالمعلومات، ويجب على المحلل المالي المهتم بتقدير قيمة الجدارة الائتمانية لمنشأة ما، أن يقدر تدفقات المنشأة النقدية المستقبلية ويقدر المخاطر المرتبطة بتلك التقديرات ويقرر معدل الخصم المناسب الواجب تطبيقه على تلك التقديرات والغرض من قوائم ومعايير القوائم الماليةIFRs ، وتوفير معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية ومع ذلك فأن هذه القوائم المالية لا تحتوي على كل المعلومات التي قد يحتاجها المستخدم الفرد إلداء كل المهام السابقة لعرض معلومات إضافية يمكن أن تفيد المستخدمين وتشتمل معلومات مثل سجل أداء الشركة على خمس سنوات، تحليل مبيعات الوحدات حسب خط المنتجات [3].

4: أهداف التحليل المالي:

يشمل أهداف التحليل المالي وفق التالي: [4] [5] [6].

([1]): منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، إسماعيل إسماعيل، (2008)، التحليل المالي ومدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص: 12-13.

([2]): محمد مطر، (2000)، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات، دار وائل للنشر، عمان، ص:3.

([3]): طارق عبدالعال حماد، (2006)، تحليل القوائم لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، ص: 474.

([4]): احمد العداسي، (2011)، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 105.

([5]): مؤيد راضي خنفر والدكتور غسان فالح المطارنة، (2000)، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص: 73.

([6]): منير شاكر محمد وآخرون، (2008)، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 22.

01- تقييم الأداء للمنظمة في الماضي.

02-الكشف عن جوانب الضعف والقصور المالي وتشخيصها تمهيدا لإعادة الهيكلية.

03-اتخاذ العديد من القرارات المستقبلية لتحسين الأداء المالي للمنظمة.

04-إمكانية مقارنة الأداء المالي للمنظمات الأخرى.

05-معرفة الوضع المالي للمنشأة.

06-الحكم على القدرة الكسبية للمشروع.

07-الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة.

08-تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.

09-وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية.

10-التعرف على نقاط الضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

11-تحديد قدرة المنشأة على الاقتراض والوفاء بالديون.

12-الوصول الى القيمة الاستثمارية للمنشأة وجدوى الاستثمار في أسهمها.

13-الحكم على مدى كفاية إدارة المنشأة.

14-الحكم على مدى صالحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.

15-توضيح الاتجاه العام لفاعليات المنشأة.

16-مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.

17- تقييم الأداء للإدارة والأقسام وكذلك تقسيم السياسات الإدارية.

18-دراسة وتقييم ربحية المنشأة، والتوازن المالي أيضاً.

5: خطوات التحليل المالي:

من خطوات التحليل المالي، هي: [1].

1. تحديد الهدف والفترة للتحليل المالي.
2. اختيار البنود المناسبة من القوائم التي تحقق الهدف.
3. اختيار أداة التحليل المناسبة.
4. القيام بالتحليل حسب الأداة التي تم اختيارها.

[1]: خلدون إبراهيم الشديفات، (2000)، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، الأردن، ص:1.

5. اختيار المعيار الذي ستقارن به نتائج التحليل.
6. تحديد وضع الشركة من المعيار المقارن به.
7. تحديد العوامل المسببة لهدف النتائج.
8. الخلاصة والنتائج النهائية.
9. التوصيات والاقتراحات والحلول المناسبة.

6: مراحل التحليل المالي:

يمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثالثة التالية: [1].

- مرحلة الإعداد والتحضير: وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل بها العمل مجددا وإسناد مهمة إجراء التحليل إليه، أو استلامه وكتابة التكليف من أطراف خارجية أو داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من الأعداد والتحضير جيدان سيوثر إيجابا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها.
- مرحلة التحليل: وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل.
- مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقارير).

7: العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي:

من العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي، نجد: [2].

- الائتمان: هو عصب الحياة الاقتصادية وهو سلسة من الحلقات المتصلة فانقطاع أو تأخر أي حلقة يؤدي الي تأثير على بقية الحلقات، فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على بقية الأطراف الأخرى ويؤدي الي خلق مشكلة مالية، لذلك تهتم لبيوت المال ولأغراض المتخصصة كالبنوك اهتماما بدراسة المركز المالي لجهات الطالبة لاقتراض قبل منحها.
- أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات): تمثل الشركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين واستثمار الأموال على نطاق واسع ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول خاصة الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية

([1]): خلدون إبراهيم الشديفات، (2000)، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، الأردن، ص:96.
([2]): منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، إسماعيل إسماعيل، (2008)، التحليل المالي ومدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 10.

للشركات بأسلوب واضح ويمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها في البورصة.

8: استعمالات التحليل المالي:

التحليل المالي في حد ذاته وسيلة فاعلة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله ومفردات خصومه وإيراداته ومصروفاته، والهدف من استعمال التحليل المالي هو إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالباً ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعيه وعامة تطبقها المنشأة، وكما هو معلوم فإن وضع السياسات للمنشأة ليس من مسئوليات المحلل المالي ولكن هذا لا يمنعه من تقديم الاقتراحات والتوصيات بما تدله خبرته العلمية من حلول وإجابات تتعلق بالأسئلة التي يبزها التحليل المالي، وينشأ التساؤل حول نقطة ما في العادة عندما يظهر أنها غير متماشية مع ما هو متوقع أو سائد أو متعارف عليه بشكل عام أو بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، والإثارة هذه التساؤلات تفيد كثيراً في تمكين المدير الذي يطلع على نتائج التحليل من تحديد درجة الإدارة في الماضي والحاضر للمنشأة التي يعمل بها وبالتالي تمكنه من عمل خطط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي وهكذا، والغرض الأساسي من التحليل المالي هو من الإدارة والمستثمرين والمقرضين بالمعلومات المالية التي يستخدمونها في: [1].

1. قياس ربحية المنشأة وقياس سيولتها أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
2. إعداد التنبؤات المالية.
3. التخطيط المالي للمنشأة.
4. الرقابة المالية.
5. تقييم مدى كفاية الإدارة في المنشأة بشكل عام ومدى نشاط دوائرها المختلفة.
6. إظهار مدى نجاح المنشأة لأصحابها.

9: أنواع التحليل المالي:

(1): آلاء مبارك عبد الرحمن البشير، رفيدة علي عوض الكريم محمد، ملاذ الصديق الياس علي، نهال أحمد محمد علي مراد، هديل رحمة الله بابوفاتح سالم، (2017)، التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المالي للشركات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص: 23.

يبوب التحليل المالي إلى تبويبات مختلفة حسبة الجهة التي تنظر إليه منها، والذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي: [1].

9-1: من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

يمكن التمييز بين نوعين من التحليل:

9-1-1: التحليل الخارجي:

يقوم به مجموعة من المحللين من جهات مختلفة خارج المنشأة ويعتمد المحللون الخارجيون في تحليلهم للوضع المالي للمنشأة على القوائم والبيانات المالية المنشورة بشكل رئيسي، وغالبا ما يكون من الصعب على هذه الفئة من المحللين الوصول إلى معلومات تفصيلية من داخل المنشأة، ويتم بواسطة أطرف خارجة عن المنشأة ولخدمة أهدافها، كالبنوك، والمصارف، والغرف التجارية، والصناعية.

9-1-2: التحليل الداخلي:

يقوم بالتحليل الداخلي موظف أو قسم أو دائرة من داخل المنشأة. ويهدف هذا التحليل إلى تقديم المعلومات اللازمة لمختلف مستويات الإدارة من أجل القيام بالمهام المنوطة بها واتخاذ القرارات اللازمة في ضوء معلومات ملائمة، ويستفيد المحللون الداخليون من موقعهم داخل الهيكل التنظيمي في المنشأة وما يوفره لهم ذلك من إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات اللازمة والاطلاع على البيانات المحاسبية والحصول على معونة العاملين في المنشأة الأمر الذي يضع هؤلاء المحللين في موقع متميز عن المحللين الخارجيين.

9-2: من حيث الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن التمييز بين نوعين من التحليل:

9-2-1: التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير

([1]): أوصيف عيسى، (بدون تاريخ)، استخدام النسب المالية ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة جامعة محمد بوضياف ابلمسيلة، الجزائر، ص.ص: 15-17.

على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، وذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

9-2-2: التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل إضافة إلى تغطيه التزامات المشروع طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل القصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل الطويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل الطويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخداماتها.

9-3: من حيث الثبات أو الحركة:

يمكن تبويب التحليل المالي من جهة البعد الزمني الى ما يلي:

9-3-1: التحليل العامودي أو الرأسي:

يتمثل في استخدام النسب المالية والذي يركز على دراسة العلاقة الإجمالية بين بنود القوائم المالية أي تحديد العلاقة بين كل بنود الميزانية بمجموع الأصول والعلاقة بين كل بند من البنود حساب النتائج برقم الأعمال (المبيعات) حيث يهدف هذا التحليل إلى تقييم الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة لنشاطها وقدرتها على تحقيق الربحية ومواجهة الالتزامات (الطويلة والقصيرة الأجل)، كما تمثل النسب المالية العلاقة بين بندين من نفس القائمة المالية (الميزانية أو حساب النتائج أو قائمة التدفقات النقدية)، علاقة بندين محاسبيين بين قائمتين مختلفتين، والنتائج في النسب المالية لا يمكن أن يكون له معنى إلا إذا تم مقارنته بنسب نموذجية أو معيارية لمعرفة الموقف ووضع مالية المؤسسة وأدائها الاقتصادي.

ويسمى هذا النوع بالتحليل الساكن أو الثابت لأنه يهتم بتحليل القوائم المالية المعدة بتاريخ معين ودراسة مكوناتها والأهمية النسبية لعناصرها، حيث ينسب كل جزء من عناصرها إلى مجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية بتاريخ معين ولهذا يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه.

9-3-2: التحليل الأفقي:

يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة في القوائم المالية لعدة فترات محاسبية (إثنين أو أكثر)، ويسعى المحلل المالي عادة إلى حصر وتحديد الفروق والتغييرات من فترة محاسبية إلى الفترة التالية عليها، مع حساب وتحديد نسبة هذا التغيير، وذلك على أساس اتخاذ الفترة السابقة كفترة أساس، وذلك كله أملا في الحصول على معلومات إضافية من القوائم المالية، ويقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة في القوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية، حيث أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار سنتين ماليتين متتاليتين أو أكثر، وكلما زادت عدد سنوات المقارنة كلما أصبحت الأرقام أكثر دلالة ويطلق على هذا التحليل بتحليل الاتجاهات، ويدعى بالتحليل المتحرك أو الديناميكي أو المتغير، ويهتم هذا التحليل بدراسة كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية معينة.

10: طبيعة البيانات المالية:

تشكل البيانات المالية الأساس لمعظم العمليات التحليلية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ولذلك لا بد من استعراض طبيعة هذه البيانات ومحدداتها من أجل فهم مدى المنفعة والدور الذي يمكن أن تؤديه في التحليل المالي، وبشكل عام يمكن القول إن البيانات المحاسبية يتم إعدادها وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها وتعكس هذه البيانات آثار القرارات الإدارية السابقة والحالية، وكما هو معروف فإن البيانات المالية يشوبها التباس كبير حيث أن هذه البيانات محكومة بقواعد المحاسبة المالية التي تحاول أن تقدم المعلومات بطريقة عادلة ومطابقة عن كل عملية للنشاط الاقتصادي باستخدام الأصول المحاسبية المتحفظة والتي يمكن ذكر منها ما يلي: [1].

- يتم تسجيل العمليات بقيد التكلفة التاريخية (التكلفة وقت إجراء تلك العمليات) وتجري التعديلات على القيم الحالية إذا انخفضت فقط.
- يتم الاعتراف بالإيرادات عند البيع فقط.
- يتم تكوين مخصصات للأصول المتداولة (خسائر محتملة الحدوث) وبذلك يتم تخفيض الأرباح.

(1): منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، إسماعيل إسماعيل، (2008)، التحليل المالي ومدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص: 12-13.

11: القوائم المالي:

تعد القوائم المالية التي تقوم بإعدادها ونشرها الشركات المساهمة من أهم مصادر الحصول على المعلومات المالية الموثوق فيها بالنسبة لكل الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية، وذلك بسبب خضوعها لمراجعة مراقب الحسابات وإعدادها بصورة دورية منتظمة من قبل مصدر رسمي مسئول يمكن الوثوق به، وقد تطلب ذلك ضرورة إعدادها بما يتناسب مع النمو المستمر لاحتياجات المتزايدة للمعلومات وبيئة الأعمال الحديثة [1].

بحيث يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وأيضاً تعتبر القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي وخلاصة أو ثمرة العمل المحاسبي، فالهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو قياس نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وتحديد المركز المالي في نهاية كل فترة مالية.

مثل هذه القواعد تترك نتائج (مخرجات) المحاسبة المالية مفتوحة لعدد كبير من التفسيرات وخاصة إذا سعى المحلل لفهم الأداء الاقتصادي لمنشأة ما وقيمتها الاقتصادية وأهم البيانات المالية في إطار تنفيذ عمليات التحليل المالي وهي:

11-1: الميزانية العمومية:

يطلق عليها بيان المركز (بيان الحالة المالية) ويجب أن تكون الميزانية دائماً متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها، حيث تبين قائمة المركز المالي المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين والعالقات بين هذه المجموعات في نقطة زمنية محددة، وعادة ما تكون نهاية كل سنة [2].

11-2: قائمة الدخل:

تعكس آثر القرارات التشغيلية للمنشأة والأرباح والخسائر المتحققة خلال فترة زمنية محددة ويوضح الربح والخسائر الناتجة عن قائمة الدخل تظهر في الميزانية العمومية وهي تزيد أو تنقص من حقوق الملكية.

12-3: قائمة التدفقات النقدية:

([1]): عبدالناصر محمد سيد درويش، (2010)، مبادئ المحاسبة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص : 321.

([2]): نعيم دهمش وآخرون، (1999)، مبادئ المحاسبة، نشر بدعم من معهد الدراسات التجارية (الطبعة الأولى)، الأردن، ص:34.

هي من القوائم التي أصبحت ومنذ عدة سنوات جزء مسمى من القوائم المالية لحسابات الشركة أو المنشآت، وذلك لانتفاع من المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المنشأة والتي تتسم بإظهار مدى السيولة النقدية التي توفر للمنشأة خلال الدورة المالية ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها النقدية الجارية، حيث تشير إلى أهمية قائمة التدفقات في إعطاء المستثمر أساساً لتقييم إمكانية المنشأة في توليد النقدية وما في حكمها وحاجة المنشأة إلى استخدام هذه التدفقات النقدية.

13-4: قائمة التغير في حقوق الملكية:

إن التغيير في حقوق الملكية في المنشأة فيما بين عن الارتفاع أو الانخفاض في صافي أصولها أو قيمتها خلال الفترة طبقاً لأساس التقييم المتبع والمفصح عنه في القوائم المالية وباستثناء التغير الناتج عن التعاملات مع أصحاب حقوق الملكية مثل زيادة رأس المال أو التوزيعات، فإن التغير في حقوق الملكية يتمثل في الأرباح غير الموزعة والخسائر الناتجة من أنشطة المنشأة خلال الفترة [1].

14: أدوات تحليل القوائم المالية:

يتناول تحليل القوائم المالية جوانب متعددة من نشاطات المنشأة وذلك بحسب الجهة القائمة بالتحليل من ناحية والغاية من هذا التحليل من ناحية أخرى، ولكي يتمكن المحلل المالي، من أي طرف كان، من أداء مهمته بالشكل المناسب وتقديم المعلومات الملائمة للجهة التي يعمل لصالحها البد له من استخدام الأداة أو الأدوات المناسبة لهذه المهمة، ويستخدم المحللون واحدة أو أكثر من أدوات التحليل المتاحة وبما يتفق مع طبيعة التحليل الذي يقومون به، ومن أهم هذه الأدوات:

1- التحليل الرأسي.
2- التحليل الأفقي.
3- التحليل بواسطة النسب.
4- تحليل نقطة التعادل.

15: فوائد التحليل المالي:

(1): كمال الدين الزهراوي وآخرون، (2003)، المحاسبة في شركات الأموال مرجع سابق، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ص: 333.

التحليل المالي له دور كبير في تقييم الأداء المالي من خلال دارسة القوائم المالية وإيجاد العلاقات التي تربط بينها وذلك يمكن أن يستخدم في تقييم الأداء المالي للمنشآت، ومن فوائد التحليل المالي: [1].

1- تحديد سيولة المنشأة في الأجل القصير بمقارنة الأصول المتداولة مع التزامات المتداولة.
2- تحديد قدرة المنشأة على دفع التزاماتها في الأجل الطويل وتحديد العلاقة بين الالتزامات والأصول.
3- تقييم القوة الإرادية للمنشأة، والذي يشير إلى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح.
4- تحديد علاقة الأرباح بالأسعار لمعرفة التسعير بأقل من المتوقع أو بأعلى من ذلك.
5- مساعدة الإدارة على تقييم أداء المنشأة ككل ومعرفة أداء وحداتها الإدارية على حدا.
6- مساعدة الوحدات الحكومية على القيام بواجباتها بصورة معقولة بالإضافة إلى مساعدة مدقق الحسابات على تنفيذ عمليات التدقيق.

16: نقاط الضعف في التحليل المالي:

هناك ثلاثة مصادر لضعف التحليل المالي وهي: [2].

1- طبيعة البيانات المستعملة في التحليل: هي بيانات تاريخية بالأرصدة في الميزانية أما في قائمة الدخل لا يتطابق رصيد النقدية مع مقدار صافي الربح نتيجة مبدأ الاستحقاق.
2- إن المحلل المالي عادة يكون من خارج الشركة وبالتالي لا يستطيع الاطلاع على البيانات العامة والحساسة في الشركة لأنها تعتبر سرية.
3- عيوب مرتبطة بالنسبة التحليلية: حيث تقيس النسب المالية وضع الشركة في لحظة معينة ثابتة كذلك فإن النسبة بحد ذاتها رقم بلا دلالة إلا إذا قورنت برقم آخر يسمى المعايير ولا يمكن تحديد سبب التغير في النسبة المالية.

17: خصائص التحليل المالي:

من خصائص التحليل المالي، هي: [3].

([1]): محمد تيسير الرجبي، (1998)، تحليل القوائم المالية، دار أم السماق، الأردن، ص: 1.

([2]): خلدون إبراهيم الشديفات، (2001)، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن،ص:129.

([3]): أحمد محمد العداسي، (2011)، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص: 104.

- إن التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية ومصادر أخري كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.
- إن القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل.
- إن هنالك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.
- إنه من الجائز القيام بالتحليل على مستوي المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية أو بين المؤسسات المتشابهة للصناعة الواحدة.
- إن التحليل لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعي في البحث الي ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن تفيد في اتخاذ القرارات.

18: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تشمل الجهات المستفيدة من عملية التحليل المالي، كلاً من: [1] [2].

- إدارة المنشاة: تستفيد من التحليل المالي في مدي نجاح المنشأة في تحقيق السيولة، والربحية، ومعرفة وضع الشركة بالمقارنة مع الشركات المنافسة، وتقييم إنجازات المنشأة في مجال التسويق والبيع والإنتاج، والتنبؤ بالفشل، والمساعدة في الرقابة المالية.

- الدائنون: حيث تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للشركة وهيكل تمويلها ودرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد ودرجة ربحية الشركة.

- المستثمرون: حيث تستفيد من التحليل المالي في معرفة القوة الإرادية للشركة ونصيب حملة الأسهم من الأرباح ومدى استقرار هذه الأرباح من سنة إلى أخرى ونسب النمو والتوسع في الشركة.

- بيوت الخبرة المالية: حيث تستفيد من التحليل المالي في معرفة المعلومات عن الشركة ومساهمتها في دعم الاقتصاد المحلي والتي تنشر لجميع الأطراف.

- الغرف التجارية والصناعية: حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

---

(1): خلدون إبراهيم الشديفات، (2000)، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، الأردن، ص:94.
(2): منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، إسماعيل إسماعيل، (2008)، التحليل المالي ومدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص: 20.

– أجهزة التخطيط: وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المتحصلة من نتائج التحليل المالي.

– المستثمرون المحتملون: لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في منشأة الأعمال فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة.

– المصارف وشركات التأمين: لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشاة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.

20: الخاتمة:

هدف كل مؤسسة هو البقاء، النمو، الاستمرار والازدهار، وحتى تحقق هدفها الرئيسي فهي تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى تتمثل في تعظيم الأرباح، تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، تحقيق السيولة الملائمة وغيرها، تتعلق في مجملها بالتحليل المالي للمؤسسة .يعتبر موضوع التحليل المالي أحد المواضيع التي تشغل المسيرين والمساهمين وغيرهم من الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، باعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط واستثمار وهو ما يمثل دافع أساسي الاستمرارية وجود المؤسسة وسعيا منها لتحقيق وضعية مالية جيدة تتوافق مع خططها وأهدافها المسطرة، تقوم المؤسسة باستمرار بتقييم أدائها المالي باستخدام مجموعة من الأدوات المالية وطرق متعددة، رغبة منها لاكتشاف مواطن القوة وتسعى إلى دعمها، ونقاط الضعف تسعى لمعالجتها [1].

21: قائمة المراجع:

21-1: المراجع باللغة العربية:

(1): عبد الستار حميدي، عمر عطية، الحسين نعروره، (2021)، استعمال أساليب التحليل المالي الحديث في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، ص: 2.

1. حسنين حميد العبيدي، نور عبد الرزاق، (بدون تاريخ)، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 19.
2. دحامنة اسلام، دقدق عبد الباسط، (2022)، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بشير الإبراهيمي، الجزائر.
3. منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، إسماعيل إسماعيل، (2008)، التحليل المالي ومدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
4. محمد مطر، (2000)، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات، دار وائل للنشر، عمان.
5. طارق عبدالعال حماد، (2006)، تحليل القوائم لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية.
6. احمد العداسي، (2011)، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن.
7. مؤيد راضي خنفر والدكتور غسان فالح المطارنة، (2000)، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
8. خلدون إبراهيم الشديفات، (2000)، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، الأردن.
9. آلاء مبارك عبد الرحمن البشير، رفيدة علي عوض الكريم محمد، ملاذ الصديق الياس علي، نهال أحمد محمد علي مراد، هديل رحمة الله بابوفاتح سالم، (2017)، التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المالي للشركات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
10. أوصيف عيسى، (بدون تاريخ)، استخدام النسب المالية ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة جامعة محمد بوضياف ابلمسيلة، الجزائر.
11. عبد الناصر محمد سيد درويش، (2010)، مبادئ المحاسبة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
12. نعيم دهمش وآخرون، (1999)، مبادئ المحاسبة، نشر بدعم من معهد الدراسات التجارية (الطبعة الأولى)، الأردن.
13. كمال الدين الزهراوي وآخرون، (2003)، المحاسبة في شركات الأموال مرجع سابق، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.
14. محمد تيسير الرجبي، (1998)، تحليل القوائم المالية، دار أم السماق، الأردن.
15. بن نونة عبد الحميد، حمودي مريم، (2020)، آليات التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
16. قدوري زهراء، حاج حمو رشيدة، (2021)، أهمية النسب المالية في نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
17. عبد الرحيم بن خليفة، (2021)، دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
18. نسرين شطيي، رقية فينشي، (2020)، دور النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
19. عبد الستار حميدي، عمر عطية، الحسين نعروره، (2021)، استعمال أساليب التحليل المالي الحديث في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.